اللغات الرديئة في النحو العربي

أ.د. علي محمد أحمد الشهري*

الأستاذ بقسم اللغة العربية بالكلية الجامعية بالقنفذة

جامعة أم القرى

amshehre@uqu.edu.sa

تاريخ الإرسال: 2023/ 09/15	تاريخ القبول:19 /2023/10	تاريخ النشر:26 /12 /2023

الملخص:

يدرس الباحث هذا الدراسة بعض التراكيب والوجوه الإعرابية في حركات الإعراب التي وسمها النحويون بالرداءة أو بالشذوذ أو بمخالفة القياس أو بالغلط أو بالخطأ أو بالضعف أو بالقلة... ألخ، وتحاول بيان وجه الحق أو القول الفصل فيها، وهل هي على ما وسمها به النحويون أم هي فصيحة؟

وقد قمت - في سبيل تحقيق ذلك – بتقسيم البحث إلى سبعة مباحث، تسبقها مقدمة وتمهيد، وتتلوها خاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع:

المقدمة- تناولت: خطة البحث، أهميته، المنهج المتبع فيه.

التمهيد – تعرض لأثر اللغات واللهجات في اختلاف النحويين، ودورها في حمل النحويين على وسم وجه إعرابي أو تركيب نحوي بالرداءة وغيرها من صفات التضعيف، والمباحث على النحو الآتي:

الأول – وهو في الإضافة، وضم ثلاث لغات.

الثاني- وهو في الأفعال، وضم لغتين.

الثالث- وهو في التقاء الساكنين، وضم لغتين.

الرابع- وهو في الممنوع من الصرف، وضم لغة واحدة.

الخامس- وهو في اسم التفضيل، وضم لغة واحدة.

السادس- وهو في كنايات العدد، وضم لغة واحدة.

السابع- وهو في الضمائر، وضم لغة واحدة.

*أ.د. علي محمد أحمد الشهري

والخاتمة- لخصت أهم نتائج البحث.

الكلمات المفتاحية : اللغات- اللهجات- الرديئة- الضعيفة- القليلة- الشاذة.

Abstract:

Poor languages in Arabic Grammar

This study handles some parsing "I'rab" structures and faces that has been described badly, poor, anomalous, wrong, weakness or lack by Grammarians. This study tries showing the different opinions and the right opinions and showing is it what the Grammarians have termed or is it Eloquent?

In order to achieve this, I divided the research into seven sections, preceded by an introduction and a primer, followed by a conclusion and a list of sources and references:

The introduction - deals with: the research plan, its importance, the approach followed.

The Primer - Exposed to the effect of languages and dialects on the different grammarians, and their role in getting the grammarians to describe an Arabic expression or a syntactic structure of poor quality and other attributes of weakening..

The researcher has followed a method based on: trying to monitor the negative features in which grammarians have marked a language or a syntax, presenting opinions on it, then analyzing it, then presenting it on the balance of criticism and guidance.

Keywords: languages - dialects - poor - weak - few - anomalous.

مقدمة

تضم أيّ لغة في داخلها وحدات لها سمات تميزها عن غيرها؛ فاللغة الواحدة تضم تقسيمات فرعية نتيجة انتماء المتكلمين بها إلى جماعات صغيرة، ويعرف كل قسم فرعي داخل اللغة باسم (اللهجة)، التي يعرفها إبراهيم أنيس بأنها "مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة"(أنيس،1992 ، ص11) ؛ فالخلاف اللهجي موجود في كل اللغات بلا استثناء، ولكنه لا يمس الجوانب الرئيسية المتعلقة بالقاموس اللغوي، أو النظام التركيبي ، وإنما يتناول الجوانب التي تتعلق بالاختلاف في الحركات الإعرابية ،وبحواز تقديم بعض المباني الصرفية أو تأخيرها أو منع ذلك، وبالإعلال، والإبدال، والجموع، والهمز والتسهيل، والنسب، و وغيرها من الظواهر التي تميز الانتماء البيئي للمتكلم.ويختلف اللغويون المحدثون في سبب ظهور اللهجات؛ إذ يراها إدوارد سابير ناشئة من الميل العام إلى الاختلاف الفردي في الكلام .(الراجحي، 1996، ص3).أما إبراهيم أنيس فيرى أن نشوءها يعود إلى عاملين، هما: الانعزال بين بيئات الشعب الواحد، والصراع اللغوي نتيجة الغزو أو الهجرات (أنيس، 1992،ص18).

أما عبده الراجحي فيعزو نشأتها إلى القياس الخاطئ الناتج عن أخطاء السمع لدى الكبار، أو عن أخطاء الأطفال التي تصبح بمرور الأيام صوابا (الراجحي، 1996، ص39).

أما اللغويون العرب فيرونها ناشئة عن استعمال العربي لغة غيره في كلامه، يقول ابن جني: "واعلم أن العرب تختلف أحوالها في تلقي الواحد منها لغة غيره، فمنهم من يخف ويسرع قبول ما يسمعه، ومنهم من يستعصم، فيقيم على لغته البتة، ومنهم من إذا أطال تكرار لغة غيره لصقت به، ووجدت في كلامه" (ابن جني، د ت، 384/1)، ويقول ابن فارس: "وهي وإن كانت لقوم دون قوم فإنها لما انتشرت تعاورها كلّ" (ابن فارس، 1998، ص27).وكان اللغويون العرب قد حددوا عددا من القبائل التي يحتج بها في التقعيد النحوي والصرفي؛ إذ نجد في تراثنا قوائم بالقبائل التي يحتج بها في التقعيد في النحو والصرف، وقوائم أخرى بتلك التي لا يحتج بها، وسأذكرها تبعا للترتيب الزمني، يقول الفارابي: "وكان الذي تولى ذلك من بين أمصارهم أهل الكوفة والبصرة من أرض العراق، فتعلموا لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون أهل الحضر، ثم من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم، ومن أشدهم توحشا وجفاء وأبعدهم إذعانا وانقيادا، وهم: قيس، وتميم، وأسد، وطيئ، ثم هذيل، فإن هؤلاء هم معظم من نقل عنه لسان العرب، والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء؛ لأنهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم، مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم من: الحبشة، والهند، والفرس، والسريانيين، وأهل الشام، وأهل مصر" (الفارابي، 1969، ص147).

يقول ابن خلدون: "ولهذا كانت لغة قريش أفصح اللغات العربية وأصرحها؛ لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، ثم من اكتنفهم من: ثقيف، وهذيل، وخزاعة، وبني كنانة، وغطفان، وبني أسد، وبني تميم" (ابن خلدون، د ت، ص614)، ويقول السيوطي: "وقال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى (بالألفاظ والحروف): كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النُّطْق، وأحسنها مسموعا، وأبينها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نُقلت اللغة العربية، وبهم اقْتُدي، وعنهم أُخذ اللسانُ العربيّ من بين قبائل العرب، هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب، وفي الإعراب والتّصْريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضريّ قط، ولا عن سكّان البراري ممن كان يسكنُ أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم" (السيوطي، 1989، ص162).وبالنظر إلى هذه النصوص الثلاثة نجد أن بينها اختلافا كبيرا، فقد ذكر الفارابي خمس قبائل، وهي: قيس، وتميم، وأسد، وطيئ، وهذيل، بينما زاد السيوطي بعض كنانة، أما ابن خلدون فذكر أنّ ثقيفا، وخزاعة، وغطفان من القبائل المحتج بلغتها، لكن السيوطي نصّ على أن قبيلة ثقيف من القبائل غير الفصيحة لمخالطتها تجار الأمم، يقول: "...، فإنه لم يؤخذ لا من لخم، ولا من جذام، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر، والقبط،...، ولا من بني حنيفة، وسكان اليمامة، ولا من ثقيف، وسكان الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ولا من حاضرة الحجاز"(السيوطي، 1989، ص163)،ويبدو أن اللغويين الذين جمعوا اللغة في القرون الأولى لم يلتزموا هذا التصنيف الذي ادعاه كلّ من الفارابي وابن خلدون، وإنما جمعوا اللغة من قبائل كثيرة لا حصر لها في نجد، والحجاز، وتهامة دون تحديد لقبائل بعينها، فكثيرا ما يروي سيبويه أقوالا غير منسوبة لأصحابها؛ كقوله: "وسمعتُ بعض العرب يقول"(سيبويه، 1988، 47/1)وقوله: "كما قال بعض العرب" (سيبويه، 1988، 56/1)، وقوله: "وزعم أبو الخطّاب أنّ بعض العرب يقول" (سيبويه، 1988، 241/1)،ولما جاء اللغويون ليقيموا القواعد النحوية والصرفية على هذا المسموع أرادوا أن تكون لها صفة الاطراد، فقاسوا على الكثير الشائع في كلام العرب، واطرحوا ما عداه، ووصفوه بالشذوذ، والرداءة، والندرة، والخطأ، دون الانتباه إلى أن هذا الشاذ، والرديء، والنادر، هو كلام العرب

الفصحاء المحتج بلغتهم.وكانت صفة الرداءة من بين الصفات المذمومة التي استخدمها اللغويون العرب، وهي كما جاء عن الخليل بن أحمد: "مصدر الشيء الرديء، وقد ردؤ الشيء يردؤ رداءة، وإذا أصبت شيئا، أو فعلته فعلا رديئا فأنت مرديء" (الخليل، د ت، 67/8)، وقد يستعمل بعض الصرفيين "رديَّة"، وهي لغة في "رديئة"، يقول الفيومي: "ردأ الشيء بالهمزة رداءة، فهو رديء على (فعيل)، أي: وضيع خسيس، وردا يردو من باب علا لغة، فهو رديّ بالتثقيل" (الفيومي، د ت، 225/1).

كان سيبويه من أوائل الصرفيين الذين ذكروا مصطلح "رديء" و"رديئة"، فقد ورد وصفه اللغات بهذا الوصف في تسعة مواضع في كتابه، يقول: "وقد بلغنا أنّ قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون (نبيّ) و(بريئةٌ)، وذلك قليلٌ رديء" (سيبويه ، 1988، 555/3)، ويقول: "وقال ناسٌ من بكر بن وائل: (من أحلامكِم)، و(بكِم)، شبهها بالهاء؛ لأنها علم إضمار، وقد وقعت بعد الكسرة، فأتبع الكسرة الكسرة، حيث كانت حرف إضمار، وكان أخف عليهم من أن يضم بعد أن يكسر، وهي رديئة جدا"(سيبويه ، 1988، 197/4)، ويقول أيضا:" تقول: مررت بعبد الله خيرٌ منه أبوه، فكذلك هذا وما أشبهه، ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي له ان ينصبه في المعرفة، فيقول: مررت بعبد الله خيرًا منه أبوه، وهي لغة رديئة، ولو قلت: مررت بخيرٍ منه أبوه كان قبيحا "(سيبويه ، 1988، 34/2).وقد كانت عادة اللغويين القدماء التعبير بمصطلح (اللغة) عن (اللهجة)، وقد تابعنا القدماء في إطلاق مصطلح اللغة على اللهجة في هذا البحث.وقد اهتم النحويون المتأخرون، كابن مالك، والرضي الاستراباذي، وأبي حيان، وشراح ألفية ابن مالك باللهجات كثيرا؛ إذ يذكرون اللهجة، وينسبونها إلى أصحابها، على خلاف الصرفيين المتقدمين، كالمازنيّ، وابن جنيّ، والجرجاني .لكن مما يلفت النظر أمران:

أولا: أن كثيرا من هذه اللغات الموصوفة بالرداءة منسوبة لقبائل منصوص على الاحتجاج بلغتها، كأهل الحجاز، وأسد، وهذيل، وتميم، يقول سيبويه: "بلغنا أن قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون: (نبيئا) و(بريئة)، قال: وذلك رديء" (سيبويه ، 1988، 555/3). ويقول الزبيدي: "وذكر يعقوب أن قوما من بني أسد يقولون: (سكرانة)، وذلك ضعيف رديء، ولبني أسد لغات يرغب عنها" (الزبيدي ،2000 ،ص187).

ثانيا: أننا نجد في القرآن الكريم وكلام العرب ما يصحّح كثيرا من اللغات التي يصفها النحويون بالرداءة، فقد وصف النحويون (ادخلُ الدار) بالرّداءة، لكن من القراء من قرأ: **(قُمُ اللّيل)** ، يقولُ أبو حيّان:" وقرأ الجمهور : **(قُمِ اللّيْل)** ، بكسر الميم على أصل التقاء الساكنين وأبو السمال : بضمها اتباعا للحركة من القاف، وقرئ : بفتحها مطلبا للتخفيف. قال ابن جني : الغرض بالحركة الهروب من التقاء الساكنين ، فبأيّ حركة تحرك الحرف حصل الغرض" (أبو حيان ،2000 ، 311/10).

والذي يفسر هذا الإشكال - فيما يرى الباحث - أن مستويات الكلام متنوعة حتى داخل القبيلة الواحدة، فهناك مستوى فصيح يكون في المقامات الرسمية، ومستوى آخر يكون في المخاطبات اليومية، فيطلق النحويون على الأول ألفاظ الجودة والقوة، ويطلقون على الآخر ألفاظ الذم، كالرداءة، والشذوذ، والندرة.

ولعل مقصود النحويين بصفات الذمّ التي يطلقونها على بعض الظواهر هو وصف الظاهرة نفسها دون وصف اللغة، وقد ورد في كلامهم ما يؤيد ذلك، يقول المبرد: "قال أبو العباس: كل عربي لم تتغير لغته فصيح على مذهب قومه، وإنما يقال: بنو فلان أفصح من بني فلان، أي: أشبه لغة بلغة القرآن ولغة قريش، على أن القرآن نزل بكل لغات العرب" (المبرد ،2001 ،ص113).وعلى الرغم من أن سيبويه استعمل مصطلح الرداءة في الحكم على بعض الظواهر اللهجية التي ذكرها، سواء في النحو أم في الصرف، فإننا نجد أن النحويين الذين جاؤوا بعده توسعوا في استعماله، فأطلقوه على ظواهر أخرى، كما أننا نلحظ أنهم لم يلتزموا بما ذكره سيبويه في وصف هذه اللغات

بالرداءة؛ إذ نجدهم يصفون الظاهرة التي وصفها سيبويه بالرداءة بصفات أخرى، كالشذوذ، أو الندرة، وغيرها من صفات الذم، وقد تُضم صفتان مع بعضهما كقولهم: شاذّ قليل، أو قليل رديء، وبالنظر إلى كتاب سيبويه نراه يستخدم هذه المصطلحات للحكم على هذه الظواهر اللهجية، فنجد لديه الشاذ، والقليل، والنادر، والرديء، يقول: "وقد تركوا التغيير في مثل (حنيفة)، ولكنه شاذّ قليل، قد قالوا في (سليمة): (سليميٌّ)، وفي عميرة كلب: (عميريٌّ)، وقال يونس: هذا قليل خبيث، وقالوا في (خريبة): خريبيٌّ. وقالوا: (سليقيٌّ) للرجل يكون من أهل السليقة" (سيبويه،1988 ، 339/3)، ويقول: "وقد جاء على (فعلان)، نحو: الشكران والغفران. وقالوا: الشكور كما قالوا: الجحود. فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها" (سيبويه،1988 ، 8/4)، ويقول: "وقد بلغنا أنّ قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون (نبيّ) و(بريئة)، وذلك قليلٌ رديء" (سيبويه،1988 ، 555/3).وبدراسة النصوص التي تناولت أمر هذه المصطلحات للتفريق بين مدلولاتها نجد أننا لا نعثر على تحديد دقيق لما تدل عليه، فهذا السيوطي ينقل عن ابن هشام قوله: "قال ابنُ هشام: اعلم أنهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطّردا، فالمطّرد لا يتخلّف، والغالبُ أكثر الأشياء، ولكنه يتخلّف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبُها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فعلم بهذا مراتبُ ما يُقالُ فيه ذلك" (السيوطي،1998 ، 187/1).ويقول العيني: "فإن سئل عن الشاذ، والقليل، والنادر، والضعيف، والكثير، والغالب، أجيب بأن الشاذ ما يكون وجوده كثيرا، ولكن يكون خلاف القياس، والقليل ما ينحصر وجوده على القياس على وجه القلة، والنادر ما قل وجوده، وإن لم يكن بخلاف القياس، ولا فرق بين القليل والنادر في الحقيقة، والضعيف هو الذي لم يصل حكمه إلى الثبوت، والكثير ما شاع وجوده، والغالب كون الشيء على تلك الصفة" (العيني، 1975، ص211). فالذي يظهر أن هذه المصطلحات ليست دقيقة الدلالة، ولا واضحة المعالم في التعبير عن اللهجة الخارجة عن المطرد من كلام العرب، فهي تدور في فلك واحد، وهو القدح في اللهجة واستبعادها من التقعيد، يدل على ذلك ما جاء على لسان السيوطي، يقول: "معرفة الحوشي والغرائب والشواذ والنوادر هذه الألفاظ مُتقاربة، وكلها خلاف الفصيح" (السيوطي،1998 ، 185/1).ولم نجد في التراث لدى المتقدمين من اعتنى بتأليف كتاب، أو مبحث يناقش فيه اللغات الخارجة عن حد الفصاحة، كالرديئة والشاذة والقليلة، وإنما وجدناهم يشيرون إلى هذا اللغات في أثناء عرضهم لقضايا النحو الصرف ومسائلهما.وبالنظر إلى ما كتبه السيوطيّ المهتم بمثل هذه القضايا نجد أنه تناول هذه اللهجات المذمومة، ومنها الرديئة، حيث أشار إلى اللغة الرديئة في لغة العرب، لكنه توسع كثيرا في هذا المصطلح، إذ أطلق الرداءة على ظواهر لهجية كثيرة تتعلق بلهجات الخطاب نحوا وصرفا وأصواتا، يقول: "معرفة الرديء المذموم من اللغات..هو أقبحُ اللغات، وأنزلُها درجة، قال الفراء: كانت العرب تحضر الموسم في كل عام، وتحجُّ البيت في الجاهلية، وقريش يسمعون لغات العرب، فما اسْتحسنوه من لغاتهم تكلموا به، فصاروا أفصح العرب، وخلتْ لغتُهم من مُستبْشع اللغات، ومُستقبح الألفاظ، من ذلك:

الكشْكشة: وهي في ربيعة ومضر، يجعلون بعد كاف الخطاب في المؤنث شينا، فيقولون: رأيْتُكش وبكش وعليْكش، فمنهم من يُثبتُها حالة الوقف فقط، وهو الأشْهر، ومنهم من يُثبتها في الوصل أيضا، ومنهم من يجعلها مكان الكاف، ويكسرها في الوصل، ويُسكنّها في الوقف، فيقول: منْش وعليْش.ومن ذلك: الكسْكسة ،وهي في ربيعة ومُضر، يجعلون بعد الكاف أو مكانها في المذكر سينا على ما تقدم، وقصدوا بذلك الفرْق بينهما.ومن ذلك: العنْعنة، وهي في كثير من العرب في لغة قيس وتميم، تجعل الهمزة المبدوء بها عينا، فيقولون في (أنَّكَ): (عَنَّكَ)، وفي (أسْلم): (عسْلم) وفي (أذُن): (عُذُن).ومن ذلك: الفحفحة في لغة هُذيل، يجعلون الحاء عيْنا.ومن ذلك: الوكْم في لغة ربيعة، وهم قوم من كلْب، يقولون: (عليكِم) و(بكِم)، حيث كان قبل الكاف ياء أو كسرة.ومن ذلك: الوهْم في لغة كلْب، يقولون: (منِهِمْ) و(عنْهِم) و(بينِهِمْ)، وإن لم يكن قبل الهاء ياء ولا كسرة.ومن ذلك: العجْعجة في لغة قضاعة، يجعلون الياء المشدّدة جيما

يقولون في تميمي: (تميمجّ).ومن ذلك: الاستنطاء في لغة سعد بن بكر، وهذيل، والأزد، وقيس والأنصار، تجعل العين الساكنة نونا إذا جاورت الطاء، كأنْطي في أعْطي.ومن ذلك: الوتم في لغة اليمن تجعلُ السّين تاء ،كالنات في الناس.ومن ذلك: الشّنشنة في لغة اليمن، تجعل الكاف شينا مطلقا، كلبّيْش اللهم لبّيْش، أي: لبيك.ومن العرب من يجعل الكاف جيما، كالجعْبة يريد الكعبة" (السيوطي،1998 ، 1/185-187).

لكنا لا نعثر على هذه الظواهر التي أوردها السيوطي في فصيح الكلام شعره ونثره؛ لأن اللغة الأدبية تتجنب هذا المستوى من الاستعمال الضيق للهجة الخاص بلغة الخطاب؛ لذا نرى أن السيوطي لم يكن دقيقا في وصف هذه اللهجات الخطابية التي يستعملها العرب في بيئاتهم الضيقة؛ إذ لم تدخل هذه اللغات في التقعيد النحوي والصرفي؛فاللغة الرديئة - كما يراها القدماء - خروج عن الكثير الغالب الذي وضعت عليه القواعد، وإن كان هذا الخروج - أحيانا - هو الأصل المتروك أو المهجور؛ لأن اللغة لا تسير على وتيرة واحدة، كما هو الأمر في قوانين الطبيعة والمادة؛ إذ إننا نجد القبائل العربية تختلف في طرق الأداء والتعبير اختلافا جعل اللغويين يختلفون فيما بينهم في الحكم على هذه اللهجات من حيث: قبولها أو رفضها، فهذا عيسى بن عمر يقول: "لا آخذ من قول تميم إلا بالنبر"" (الركبي،1988 ،ص 26). وهذا الأصمعي يتشدد، ويخطئ كثيرا من اللهجات؛ بناء على ضعف صاحبها أو مخالطته الحضر، بينما يتساهل أبو زيد الأنصاري، ويصحح كثيرا مما خطأه الأصمعي (السجستاني،1996، 83).ولذا فإننا نجد بعض اللغات التي يصفها الصرفيون بالرداءة واردة في القرآن الكريم وفي كلام العرب مما جعل بعض النحويين يصححها.ولما كانت مقولة القبائل الست المحتج بلغتها مقولة تحتاج إلى نظر؛ لأنها لا تقوم على أساس علمي، فإنا نرى كذلك أن وصف هذه الظواهر اللهجية بأنها لغات رديئة بحاجة إلى نظر أيضا؛ لأنا وجدنا من النحويين أنفسهم من يصححها، ويقبلها، بل ويراها جيدة يصح القياس عليها، ولعل الذي يفسر هذا الأمر أن لغات العرب كانت متعددة ومختلفة، كما أن مستويات الكلام كذلك، فلما وضع النحويون قواعدهم وضعوها على الأكثر، وتركوا ما عداه؛ فظهرت هذه الظواهر التي وجدت في القرآن الكريم، وفي فصيح الكلام .

المبحث الأول: في الإضافة، ويضم ثلاث لغات.

أولا: إضافة (خَمْسَةَ عشَرَ) إلى الضمير، نحو: (خمسة عشرك):

الأصل في الاسم الّذي يبنى مع الاسم كـ(ثلاثةَ عشرَ) و(خمسةَ عشرَ) البناء على الفتح في كلا الاسمين، فهما مبنيّان على الفتح ، وكان الأصل خمسة وعشرة، فحذفت الواو، وبني أحدهما مع الآخر اختصارا، وجعلا كاسم واحد، فالعرب تدع (خَمْسَةَ عَشَرَ) في الإضافة والألف واللّام على حالهما، هذا هو المشهور والأجود والأعرف عن العرب، يقول ابن عقيل:" الأجود فيما أضيف من هذا المركب بقاء الجزأين على ما كانا عليه قبل الإضافة من البناء على الفتح" (ابن عقيل،1980 ، 187/1)، ويقول المراديّ:" أن يبقى بناؤه، وهو الأكثر، كما يبقى مع الألف واللام بإجماع" (المرادي،2008 ، 1329/3)، لكن ذكر النّحويّون وجهين آخرين عن العرب:

الوجه الأوّل: إعراب الجزء الثاني مع بقاء الأول على الفتح، نحو: (هذه خمسةَ عَشَرُكَ)، فيبقى الصدر مفتوحا، ويتغير آخر العجز بالعوامل، وقد نقل سيبويه هذه اللّغة عن بعض العرب، ووصفها بالرّديئة يقول: "ومن العرب من يقول: (خَمْسَةَ عَشَرُكَ)، وهي لغة رديئة" (سيبويه،1988 ، 299/3).ووجه هذه اللّغة من القياس أنّ الإضافة تردّ الأشياء إلى أصولها، فقد زال البناء، فأعرب الجزء الثّاني، كما يفعل بـ(بعْلَبَكَّ) إذا دعت الحاجة إلى إضافته (ابن يعيش،2001 ، 9/4).وقد اختلفت أحكام النّحويين في وصف هذه فابن السّرّاج والمبرّد وصفاها بالرّداءة .(ابن السراج،1988 ، 140/2). أمّا أبو عليّ الفارسيّ، والسيرافيّ، وابن يعيش فتابعوا سيبويه في وصفها بالرّداءة ومنعوا القياس عليها، يقول الفارسيّ:" فإعراب (خَمْسَةَ عَشَرَ) في حال التعريف والإضافة بعيد في القياس شاذّ عنه" (الفارسي ،1990 ، 111/3، والسيرافي،2008 ، 109/1، وابن يعيش، 2001، 147/3). لكن أبا الحسن الأخفش استحسن هذه اللّغة، وقاس عليها، يقول أبو حيّان:" والقياس على هذا الوجه جائز عند الأخفش، واستحسنه" (أبو حيان،د ت ، 325/9).وقد تابعه بعض النّحويّين المتأخرين، فقبلوا هذه اللّغة، وأجازوا القياس عليها، يقول المراديّ:" قلت: قال بعضهم: وهي لغة ضعيفة عند سيبويه، وإذا ثبت كونها لغة لم يمتنع القياس عليها، وإن كانت ضعيفة" (المرادي،2008، 1329/3)، ويقول ابن عقيل:" وإذا أضيف العدد المركب فمذهب البصريين أنه يبقى الجزآن على بنائهما، فتقول: (هذه خَمْسَةَ عَشَرَك)، و(مَرَرْتُ بِخَمْسَةَ عَشَرَكَ)، بفتح آخر الجزأين، وقد يعرب العجز مع بقاء الصدر على بنائه، فتقول: (هَذِهِ خَمْسَةَ عَشَرُكَ)، و(رأيت خَمْسَةَ عَشَرَكَ)، و(مررتُ بخَمْسَةَ عَشَرِكَ)"(ابن عقيل،د ت، 74/4).

أمّا ابن عصفور فنقل عنه المراديّ وأبو حيّان أنّه تبع الأخفش، يقول المرادي:" واختاره ابن عصفور، وزعم أنه الأفصح"(المرادي،2008 ، 1329/3) ولم يكتف بهذا، بل نسبوا إليه أنه ضعّف بقاءهما على البناء في الجزأين، يقول أبو حيّان:" ذكر الوجه الآخر، وهو بقاؤهما على البناء وقال: هو ضعيف" (أبو حيان، د ت ، 9/ 329)،وما وجدناه في (المقرّب) و(شرح الجمل) يخالف ما نسب إليه، فقد أجاز الوجهين دون اختيار أو تضعيف، يقول في

الجمل:" ويجوز أن تضيف النيّف والعقد إلى اسم، وإذا أضفته جاز لك فيه وجهان: أحدهما: أن يبقى على بنائه. والآخر: أن يعرب، ويجعل إعرابه في آخر الاسم المركب، فتقول: (هَذا أَحَدَ عَشَرَكَ وعشَرُك) (ابن عصفور، د ت ، 34/2) ويقول في (المقرّب):"وإذا أضفت العدد المركّب جاز إبقاؤه على بنائه، وأن يجعل الإعراب في الاسم الثّاني، فتقول: (عندي أَحَدَ عَشَرِكَ) بفتح الرّاء وضمّها" (ابن عصفور، 1972، 309/1)

الوجه الثّاني: أن يضاف صدره إلى عجزه بعد إزالة بنائهما، وهو مذهب الفرّاء، وقد حكى أنه سمع من أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي: (ما فعلت خمسةُ عَشَرِكَ).واستدلّ أيضا بقول الرّاجز :(الجاحظ، 2004، 463/6)

علّقَ من غَنَائِهِ وشقوتِهِ بِنْتَ ثَمَانِيَ عَشْرَةٍ مِنْ حُجَّتِهِ ،يقول الفراء:" وإذا أضفت الخمسة العشر إلى نفسك رفعت الخمسة، فتقول: ما فعلت خمسةُ عشري؟ ورأيت خمسةَ عشري، ومررت بخمسةِ عشري، وإنما عرّبت الخمسة لإضافتك العشر، فلمّا أضيف العشر إلى الياء منك لم يستقم للخمسة أن تضاف إليها، وبينهما عشر، فأضيفت إلى عشر؛ لتصير اسما، كما صار ما بعدها بالإضافة اسما. سمعتها من أبى فقعس الأسدي وأبى الهيثم العقيلي: (ما فعلت خمسةُ عَشَرِكَ؟) .... ؛ لأنك نويت الأسماء، ولم تنو العدد، ولا يجوز للمفسّر أن يدخل هاهنا، كمالم يجز في الإضافة، أنشدني العكليّ أبو ثروان:

كلِّفَ منْ عَنَائِهِ وشقوتِهِ بِنْتَ ثمَانِيَ عَشْرَةٍ مِنْ حجَّتِهِ "(الفراء، د ت ، 33/2)

وقد خالفه في هذا المذهب كثير من النّحويّين، فذهب ابن مالك في التسهيل إلى أنّ مذهب الفرّاء لا ينقاس (ابن مالك، 1990، 401/2)أمّا ابن عصفور فقد اعترض على الفرّاء، وزعم أنّ هذا لم يسمع في كلام العرب، يقول:" وأجاز الفراء أن تضيف النّيّف إلى العقد، والعقد إلى الاسم، فتقول: (هذا أحدُ عَشَرِكَ)، بشرط أن يكون العقد مضافا إلى الاسم، وهذا باطل؛ لأنّه لم يسمع من كلامهم " (ابن عصفور، د ت ، 97/2) وقد ردّ النّحويون هذا الاعتراض على ابن عصفور، يقول أبو حيّان:" وقول ابن عصفور أنه لم يسمع من كلامهم ليس بشيء، إذ قد سمعه الفراء من ابن الفقعس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي" (أبو حيان، 1998، 760/2) ، ويقول المراديّ:" وحكى ابن عصفور هذا الوجه في بعض كتبه عن الكوفيين، وفي بعضها عن الفراء، ورد بأنه لم يسمع، وهذا الرد مردود بما تقدم" (المرادي،2008 ، 1329/3).والّذي نراه أنّ هذه اللغات الثّلاث صحيحة فصيحة وردت عن العرب الفصحاء، وإن كانت لغة من يبقي الجزأين مبنيّين أشهر وأكثر، وتليها لغة من يبني الجزء الأوّل، ويعرب الثّاني أمّا اللغة الّتي حكاها الفرّاء فهي صحيحة فصيحة لكنّها قليلة، والقياس عليها بعيد، فهي ممّا يسمع، ولا يقاس عليه.

ثانيا: حذف الياء وضمّ الاسم المنادى كالعلم المفرد، نحو: (يا قومُ)، والنّيّة الإضافة.

ذكر النّحويون في الاسم الصّحيح المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم ستّة أوجه على النّحو التّالي:

أوّلا: حذف الياء التي أضيف إليها المنادى، نحو: (يا قومِ).ثانيا ثبوتها ساكنة، نحو: (يا قومِيْ).ثالثا: إثباتها متحركة، نحو: (يا قوميَ).رابعا: قلبها ألفا، نحو: (يا قومَا).خامسا: حذف الألف وإبقاء الفتحة دليلا عليها. سادسا: حذف الياء وضمّ الاسم المنادى كالعلم المفرد، نحو: (يا قومُ)، والنّيّة الإضافة.وقد تفاوتت هذه اللّغات بين القوّة والضعف والكثرة والقلّة، يقول ابن مالك:" حذف الياء التي أضيف إليها المنادى أكثر من ثبوتها، وثبوتها ساكنة أكثر

من ثبوتها متحركة، وقلبها ألفا أكثر من حذف الألف، وإبقاء الفتحة دليلا عليها .فهذه خمسة أوجه. وذكروا -أيضا- وجها سادسا، وهو الاكتفاء من الإضافة بنيتها، وجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد"(ابن مالك،1982 ، 1323/3)،وهذا الوجه السّادس هو موضع الدّراسّة، فقد ذكره سيبويه، وحكاه عن العرب، يقول:" وبعض العرب يقول: (يا ربُّ اغفر لي)، و(يا قومُ لا تفعلوا)" (سيبويه،1988 ، 209/2)

وقد تابعه النّحويّون في إيراد هذه اللّغة، يقول المبرّد:"وتقول: (يا أمُّ لا تفعلي)، و(يا أبُ لا تفعل)، إذا لم ترد قول من يثبت الياء" (المبرد،1979 ، 263/4) ، ويقول الزّجّاجيّ: "ومن العرب من يقول: (يا غلامُ أقبلْ)" (الزجاجي،1984، 160)،وقد اختلف النّحويّون في الحكم على هذه اللّغة، فخطّاب الماردّيّ حكم عليها بالقلّة والرّداءة، يقول أبو حيّان:" وقال خطاب الماردي: والخامسة قليلة رديئة، وهي: (يا غلامُ)، بحذف الياء، وبضم الميم، وأنت تريد: يا غلامي" (أبو حيان، د ت ، 1852/4).وعلّة هذا الحكم أن المضاف يلتبس بالنّكرة المقصودة ،كقولك: (يا غلامُ) إذا أردت يا أيها الغلام؛ ولذا فإنّ ابن هشام اللّخميّ ذهب إلى أنّ هذا الوجه لا يجوز إلّا فيما كثر، حتّى إذا ضُمّ عُلم أنّ المراد به الإضافة، يقول أبو حيّان:" وقال ابن هشام اللخمي: (يا غلامُ أقبل) لا يجوز على مذهب الجماعة، إنما أجاز سيبويه الضم فيما يراد فيه الإضافة، فيما كثر حتى إذا ضممته علم أن المراد فيه الإضافة" (أبو حيان، د ت ، 4/ 1852).ولم يكتف خطّاب الماردّيّ بوصف هذه اللّغة بالرّداءة، بل أنكرها، ونسب الخطأ إلى من رواها، يقول أبو حيّان:" وهذه لغة ذكرها أبو القاسم الزجاجي في كتابه، ولم ينصّ عليها بالضم، ولكن بعض شيوخنا كان يرويه بالضم، وذلك لا يصحّ، والصواب: (يا غلامَ) بالفتح، فحذف الألف المنقلبة عن الياء، كما حذف الياء في (يا غلامِي)، وهي قليلة؛ لأن الألف خفيفة، والياء ثقيلة، فجاز حذف الياء، وقبح حذف الألف" (أبو حيان، د ت ، 4/ 1852). أمّا غيره من النّحويّين فمنهم من جعلها ضعيفة ،كابن هشام، يقول:" الثالثة: ضم الحرف الذي كان مكسورا لأجل الياء، وهي لغة ضعيفة" (ابن هشام، د ت ، 205).، ومنهم من جعلها أقلّ اللّغات، يقول المراديّ :" وأقلها الضم" (المرادي،2008، 1083/2).أمّا ابن الأثير صاحب البديع، وابن مالك، وابن النّاظم، والأشمونيّ، والصّبّان فقد أوردوها، واستدلّوا عليها دون القدح فيها، يقول ابن النّاظم:" وذكروا وجها من التخفيف خامسا، وهو الاكتفاء من الإضافة بنيتها، وجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد، ومن قراءة بعضهم (أبو حيان،2000، 333/1)بقوله تعالى: **(قال ربّ السّجْنُ أحبُّ إلي)** [يوسف:33]، وحكي يونس عن بعض العرب: (يا أمُّ لا تفعلي)"(ابن الناظم،د ت ، 412).ومن القراءات الّتي استدلّوا بها قراءة من قرأ (الزمخشري،1987، 140/3) (ربُّ) في قوله تعالى:**(قال ربّ احْكُمْ بالْحقّ)** [الأنبياء:112]، "بالضم.وممّا استدلّ به هؤلاء النّحويّون ما حكاه سيبويه عن العرب قولهم: (يا أمَّ لا تفعلي) بالفتح، يقول:" وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول: (يا أمَّ لا تفعلي)، جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء (طلحة)، إذ قالوا: (يا طلحَ أقبل) ؛ لأنهم رأوها متحركة بمنزلة هاء (طلحَة)، فحذفوها، ولا يجوز ذلك في غير الأم من المضاف" (سيبويه،1988 ، 213/2)؛فسيبويه حكاه بالفتح، وهذا ما أكده أبو علي الفارسي، يقول:" قال: وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول: (يا أمَّ لا تفعلي)، جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة، قال ابو علي: الأصل في هذا (يا أمّي)، فأبدل من الياء الألف، فقال: (يا أمَّا)، ثم رخم، فقال: (يا أمَّ)" (الفارسي،1990 ، 335/1).

لكنّ النّحويّين المتأخرين زعموا أنّ سيبويه حكاه بالضمّ، يقول ابن مالك:" ذكروا -أيضا- وجها سادسا، وهو الاكتفاء من الإضافة بنيتها، وجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد، ومنه قراءة بعض القراء: (ربُّ السّجنُ أحبُّ إليَّ)، وحكى يونس عن بعض العرب: (يا أمُّ لا تفعلي)" (ابن مالك،1982 ، 1323/3) ، ويقول الأزهريّ: " كقول بعضهم: (يا

أمُّ لا تفعلي) بضم الميم، حكاه يونس" (الأزهري،د ت ، 232/2)، ويظهر أنّ هذا سهو منهم.وكان أبو حيّان قد نصّ على قبول هذه اللّغة وجوازها مستدلا بما رواه سيبويه وبالقراءات القرآنيّة، يقول:" وقرأ ابن محيصن: **(يا قوْمُ)** [البقرة:54] بضم الميم، وكذا حيث وقع في القرآن، وروي ذلك عن ابن كثير، وهذا الضم هو على معنى الإضافة، كقراءة من قرأ : و:**(قال ربُّ احْكُمْ بالْحقّ)** [الأنبياء:112]، بالضم، وهي إحدى اللغات الخمس الجائزة في المنادى المضاف لياء المتكلم." (أبو حيان ،2000 ، 216/4).

والّذي نراه هو قبول هذه اللّغة وجوازها وبخاصّة فيما كثر، وعُلِم أنه منادى مضاف إلى ياء المتكلّم.

ثَالثا:كسر ياء المتكلم في نحو: (مسلميّ).

يرى جمهور النحويين أن ياء الجمع إذا أدغمت في ياء الإضافة، نحو: (مسلميَّ) فالواجب فتح الياء، وهو الأصل، وعليه عامة العرب، يقول ابن مالك:" وفتح ياء المتكلم المدغم فيها هو الفصيح الشائع في الاستعمال" (ابن مالك،1982 ، 1006/2).لكنَّ حمزة قرأ بكسر الياء في قوله تعالى: **(وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ)** [إبراهيم:22]، يقول ابن مجاهد:" واختلفوا في قوله: **(وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ)**، فحرك حمزة ياء (بمصرخيّ) الثانية إلى الكسر، وحركها الباقون إلى الفتح" (ابن مجاهد،1990 ، 28/5) ، وهي قراءة الأعمش ويحي بن وثّاب (الفارسي،1993 ، 28/5) ، وقد جعلها العلماء لغة بني يربوع، كما حكى قطرب (القيسي،1985، 404/1).وقد اختلف النحويون في الحكم على هذه اللغة، فعدها الفراء من وهم القراء، وهو خطأ، يقول:" وقد خفض الياء من قوله: (بمصرخيّ) الأعمش ويحيى بن وثّاب جميعا، حدّثني القاسم بن معن عن الأعمش عن يحيى أنه خفض الياء، قال الفراء : ولعلها من وهم القرّاء طبقة يحيى، فإنه قلَّ من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الباء في (بمصرخيّ) خافضة للحرف كله ، والياء من المتكلّم خارجة من ذلك"(الفراء،د ت ، 75/2) ، وجعلها الأخفش لحنا، يقول:" وبلغنا أن الاعمش قال:(بِمُصْرِخِيّ)، فكسرُ هذه لحنٌ لم نسمع بها من أحد من العرب ولا أَهل النحو"(الأخفش،1991 ، 59/2).أمّا الزجاج فجعلها لغة رديئة مرذولة، يقول:" وقرأ حمزة والأعشى: (بمصرخيّ) بكسر الياء، وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة، ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكره بعض النحويين"(الزجاج،د ت ، 159/3) ، وحكم عليها الزمخشريّ بالضعف،، يقول ابن جني:" يقول:" وقرئ: (بمصرخيّ)، بكسر الياء، وهي ضعيفة"(الزمخشري،1987، 551/2) ، وقد جعلها ابن مالك لغة قليلة(ابن مالك،1982، 1006/2)،أمَّا أبو علي الفارسي فقد دافع عن القراءة وعن لغة الكسر، حيث رأى أنها لغة حكاها قطرب عن بني يربوع، يزيدون على ياء الإضافة ياء، يقول:" وزعم قطرب أنّه لغة في بني يربوع، يزيدون على ياء الإضافة ياء،...، فإذا كانت هذه الكسرة في الياء على هذه اللغة، وإن كان غيرها أفشى منها، وعضده من القياس ما ذكرنا؛ لم يجز لقائل أن يقول: إن القراءة بذلك لحن لاستفاضة ذلك في السماع والقياس، وما كان كذلك لا يكون لحنا" (الفارسي،1993، 28/5)، وهذا هو ما اختاره أبو حيان في أن هذه لغة معروفة عن العرب، يقول:" وهي لغة باقية في أفواه كثير من الناس إلى اليوم ، يقول القائل : (ما فيّ أفعل كذا) بكسر الياء" (أبو حيان، 2000 ، 428/6).

المبحث الثّاني: وهو في الأفعال، ويضم لغتين.

أولًا: مجيء الشرط مضارعا والجواب ماضيا:

ذكر النّحويّون أنّ للشّرط والجزاء إذا كان جواب الشّرط فعلا أربعَ صور:الأولى: أن يكونا مضارعين، نحو: إنْ تذهبْ أذهبْ. الثانية: أن يكونا ماضيين، كقولك: إنْ قمْتَ قمْتُ. الثّالثة: أن يكون الشّرط ماضيا، والجزاء مضارعا، كقولك: إنْ ذهبْتَ أذْهَبْ.الرّابعة: أن يكون الشّرط مضارعا، والجزاء ماضيا، كقولك: إنْ تجْلِسْ جَلَسْتُ.وقد أجمع النّحويّون على جواز الصّور الثلاث الأولى، أمّا الصّورة الرّابعة فقد كانت محلّ خلاف، حيث منعوها، وجعلوها لغة رديئة، يقول ابن الخبّاز:" وهي رديئة، أن يكون الشّرط مضارعا، والجزاء ماضيا"(ابن الخباز،2008، 377).وقد جعلها سيبويه من الضعيف، يقول:" وإذ قال: إن فعلت فأحسن الكلام أن تقول فعلت؛ لأنه مثله، فكما ضعف (فَعَلْتُ) مع (أَفْعَلُ)، و(أَفْعَلُ) مع (فَعَلْتُ) قبح (لمْ أَفْعَلْ) مع (يفعل)؛ لأن (لمْ أفْعَلْ) نفي (فَعَلْتُ)، وقبح (لا أَفْعَلُ) مع (فَعَلَ)؛ لأنها نفي (أَفْعَلُ)" (سيبويه،1988 ، 92/3) . وجعلها أكثر النّحويّين من باب الضرورات إن وردت في الشّعر، يقول ابن مالك:" وأكثر النّحويّين يخصّون هذا الاستعمال بالضرورة"(ابن مالك، 1990 ، 91/4) ،والّذي دعا النّحويّين إلى جعل هذا التّركيب رديئا في النّثر وضرورة في الشّعر أنّ العرب تكره أن يكون لأداة الشّرط عمل ظاهر في لفظ فعل الشّرط، ثمّ لا يكون له جواب مجزوم في اللّفظ، يقول ابن الخبّاز:" وإنما قبح؛ لأن الشرط المضارع يجب جزمه، فإذا كان الجواب ماضيا لم يكن على جزمه سبيل، فإذا جزمت (إنْ) فعلا واحدا صارت، كأنها منعت بعض مقتضاها، ومقتضاها فعلان" (ابن الخباز،2008، 377).

لكنّ الفرّاء وابن مالك أجازا هذه اللّغة في الاختيار، يقول الفرّاء:" وأحسن الكلام أن تجعل جواب (يفْعَلُ) بمثلها، و(فَعَلَ) بمثلها، كقولك : (إنْ تَتَجَرْ تَرْبَحْ) أحسن من أن تقول : (إنْ تَتَجَرْ رَبِحْتَ)، وكذلك (إنْ تَجَرْتَ رَبِحْتَ) أحسن من أن تقول : (إنْ تَجَرْتَ تَرْبَحْ)، وهما جائزان، قال اللّه: **(منْ كان يُريدُ الْحياة الدُّنْيا وزينتها نُوفّ إليْهمْ)** [هود: 15]، فقال: (نوفِّ)، وهي جواب لكان، وقال الشاعر(البكري،دت، 362، وابن جني، 2000، 206/1).

إن يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا .... مِنّي وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

فردّ الجواب بـ(فَعَلَ)، وقبله (يَفْعَلُ)" (الفراء، د ت ، 271/2)

ويقول ابن مالك معترضا على من زعم أنّه ضرورة:" وأكثر النحويين يخصون هذا الاستعمال بالضرورة، قال شيخنا رحمه الله: ولا أرى ذلك؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غُفِرَ له من ذنبه ما تقدم" (البخاري، 1987، 15/1) ؛ ولأن قائل البيت متمكن من أن يقول بدل (كنت): (ألْتُ منه)، وقائل الثاني متمكن من أن يقول بدل (وصلناكم): (نواصلكم)، وبدل (وإن تصلوا): (ملأتم)، و(إن تصلوا) (تملئوا)، وقائل البيت الثالث متمكن من أن يقول بدل (إن يسمعوا): (إن سمعوا)، فلما لم يقولوا ذلك مع إمكانه وسهولة تعاطيه علم أنهم غير مضطرين." "(ابن مالك، 1985، 67) ،وقد استوفى الكلام في كتابه (شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح)، ورأى الحكم بالجواز في الاختيار شعرا ونثرا مستشهدا بثمانية أبيات من الشّعر يقول:" قلت: تضمن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا لفظا لا معنى، والنحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصا بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقا لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء، كقول نهشل بن مرة("(المنقري، 1961 ، 267)

يا فَارِسَ الحيّ يومَ الرّوعِ قل علموا ومدرهَ الخَصْمِ لا نِكْسًا ولا وَرِعَا

وَمُدرِكَ التّبلِ في الأَعْداءِ يَطْلبُهُ وَمَا يَشَأْ عِنْدَهُ مِنْ تَبْلِهِم مَنَعَا

وكقول أعشى قيس (الأعشى، د ت ، 161):

ومَا يُرِدْ مِنْ جَمِيعٍ بَعْدُ فَرَّقَهُ وَمَا يُرِدْ بَعْدُ مِنْ ذِي فِرْقَةٍ جَمَعَا

وكقول حاتم:(الطائي،1995 ، 174)

وإنّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلهُ وفرْجَكَ نَالا مُنْتَهَى الذّمِّ أجْمَعَا

..... وكقول رؤبة (الفراهيدي ، د ت ، 56/4)

ما يُلْقَ في أَشْدَاقِهِ تَلَهَّمَا إِذَا أَعَادَ الزَّأْرَ أوْ تهَضَّمَا

ومثله:

إنْ يسْمعُوا رِيبةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا عَنِّي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفنُوا

ومثله:

إنْ تَسْتَجِيرُوا أَجَرْنَاكُم وَإِنْ تَهنُوا فَعِنْدَنَا لَكُم الإنْجَادُ مبْذُولا

ومثله:

مَتَى تأْتِهِ ألْفيتهُ مُتَكَفِّلا بنُصْرةِ مذْعُورٍ وترْفيهِ بَائِسِ

ومثله (ابن مالك ، 1982، 1586/3):

إنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُم وَإِنْ تَصِلُوا مَلأْتُم أَنْفُسَ الأَعْدَاءِ إِرْهَابَا" (ابن مالك، 1985، 69) ،وهذا الذي نختاره، فقد ثبت ورود الشرط مضارعا مجزوما والجواب ماضيا في الشعر والكلام، ولا وجه لوصف هذا التركيب بالضعف والرداءة.

ثانيا: كسر عين فعل الأمر في نحو: (ادْعِه) :

نصّ النّحويّون على أنّ حكم الفعل المعتلّ الآخر بالواو أن يجزم بحذف الواو، والضمّة علامة على المحذوف، نحو: لم أدعُه، ولم أهجُه، وأن يبنى على حذف الواو في الأمر، والواو علامة على ذلك، نحو: ادعُ وادعُه، وهذا هو الغالب والمشهور عن عامّة العرب، يقول ابن عصفور:" فإن كان قد حذفت منه الفاء لم يجز في الوقف عليه إلاّ إلحاق الهاء، نحو: (قِهْ، ولم يَقِهْ). وإن كان غير محذوف منه الفاء كان الأفصح في الوقف عليه أن تلحقه الهاء، فتقول: (ادعُه، واغْزُه)، وقد يجوز: ادعُ، واغزُ ولم يدعُ ولم يغزُ" (ابن عصفور، د ت ، 436/2) ،وقد نقل سيبويه عن أبي الخطّاب الأخفش قول بعض العرب: (ادْعِه، ولم يدْعِه)، وقد وصفها بالرّداءة والغلط، يقول: "وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون: (ادْعِه) من (دعوت)، فيكسرون العين" (سيبويه، 1988، 160/4) ،وكذلك نقل هذه اللّغة أبو زيد في الفعل الصحيح، يقول:" وقال: ولم أعرفِه، ولم أضربِه، فكسر كل هذا" (الأنصاري، 1981، 472)وقد علّل سيبويه ذلك بأنّه آت على أنّ العرب توهّموا أنّ العين في (ادعُه) آخر كلمة في الفعل، فجزموها بالسّكون،

ثمّ حرّكت لالتقاء السّاكنين، يقول:" كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة، إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: (رُدِّ يا فتى)، وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط، كما قال زهير:

بَدَا لِيَ أنّي لسْتُ مُدْرِكَ ما مضَى..... ولا سَابقٍ شيْئًا إذا كانَ جَائيَا "(سيبويه، 1988، 160/4)

وهذا يستدعي كسر همزة الوصل، فيقال: اِدْعِه، اِغْزِه، وقد ذكر ابن جنيّ وجهين لهذا الكسر، يقول:" وهذا القول يحتمل عندي وجهين:إما أن يكون كسر الهمزة لكسر الزاي اتباعا.وإما أن يكون كسر الهمزة على ما كان يجب فيها؛ لأن حركتها لالتقاء الساكنين" (ابن جني، 1954، 281/2) ،وقد تابع النّحويّون سيبويه في هذا الحكم على هذه اللّغة بالرّداءة (السيرافي، 2008، 30/5)،وقد ذكر النّحويّون عللا أخرى لهذه اللّغة، فالسّيرافيّ يرى أنّ الكسر في (ادْعِه) آت على أنّ من العرب من يقول: (ادعْ) و(اشترْ)، فيحذف حرف العلّة، ويسكن المتحرّك، فاجتمع ساكنان، فحرّك لالتقائهما، يقول السّيرافيّ:" وفيه عندي وجه آخر، وذلك أن من العرب من يسكن الحرف الذي يبقى بعد المحذوف من المجزوم، فيقول: (اشترْ ثوبًا)، و(اتقْ زيدًا)، فيحذف الياء، ثم يسكن المتحرك الذي قبل الياء المحذوفة، قال الشاعر (ابن جني، د ت ، 306/1):

ومنْ يتّقْ فإنّ الله معْهُ ورزْقُ الله مُؤْتابٌ وغاد

وقال آخر (ابن جني، د ت ، 240/2):

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا دَقِيقَا وَهَاتِ خُبْزَ البُرِّ أَوْ سَوِيقَا

فلما كان هذا قد يسكن قدر إسكان العين من (ادْعِه) على هذه اللغة، فاجتمع ساكنان، وهو الذي نحاه سيبويه عندي، وإن لم يلفظ به"السيرافي، 2008، 31/5) ، ويقول ابن جنّيّ:" وكذلك القول في (ادْعِه) و(اغْزِه)، ألا ترى أن الهاء زائدة من بعد الكلمة، وعلى أنه قد يجوز أن تكون الكسرة فيهما إنما هي على حدّ قولك : (ادْعْ) و(اغْزْ)، ثم لحقت الهاء، ونحوه ما أنشده أبو سهل أحمد بن زياد القطّان:

كَأَنَّ رِيحَ دبَرَاتٍ خمْسِ وَظِرْبَانًا بَيْنَهُنَّ يفْسِي

ريحُ ثَنَايَاهَا بُعيْدَ النّعْسِ

أراد : (يفسو)، ثم حذف الواو استخفافا، وأسكن للسين، والفاء قبلها ساكنة، فكسر السين لالتقائهما، ثم أشبع للإطلاق، فقال: (يفسي)، فاعرف ذلك" (ابن جني، د ت ، 201/3)،ويدعم هذا التّعليل أنّ النّحويّين قد نقلوا أن بعض العرب يقف على المحذوف الآخر، نحو: (اغْزْ) و(ارْمْ) بالإسكان من غير هاء، يقول سيبويه: "وقد يقول بعض العرب:(ارْمْ) في الوقف و(اغْزْ) و(اخْشْ)، حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس، وهذه اللغة أقل اللغتين، جعلوا آخر الكلمة، حيث وصلوا إلى التكلم بها بمنزلة الأواخر التي تحرك مما لم يحذف منه شيء؛ لأن من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع ما هو فيه "(سيبويه، 1988 ، 159/4).والّذي نراه أنّ هذه اللّغات فصيحة صحيحة، رواها العلماء الثّقات كأبي الخطّاب الأخفش وسيبويه وأبي زيد عن العرب الفصحاء الموثوق بهم،

يقول ابن جنّي نقلا أبي زيد:" وحكى أبو زيد أيضا عنهم: (اغْزِه)"(ابن جني، 954 1، 55/1)،فلا وجه لوصف أيٍّ منها بالرّداءة والغلط، وإن كنّا نرى أنه لا يجوز القياس إلا على اللّغة الأولى لشيوعها وشهرتها.

المبحث الثالث، وهو في التقاء الساكنين، ويضم لغتين.

أولا: تحريك فعل الأمر في نحو: (ادْخُلُ الدَّارَ) بالضم للتخلص من التقاء الساكنين:

ينصّ النّحويّون على أنّ الأصل في التّخلّص من التقاء السّاكنين هو الكسر، يقول ابن السراج:" وأصل تحريك التقاء الساكنين الكسر، فمتى حركوا بغير ذلك فإنما هو للاستثقال أو لإتباع اللفظ اللفظ"(ابن السراج، 1988 ، 136/2).

لكنّ النّحويّين رووا غير ذلك، فقد نقلوا عن العرب قولهم: (ادْخُلُ الدار)، يقول ابن عقيل:" وحكى أبو بكر أن بعض العرب يقول: (ادْخُلُ الدار) بالضم، لضم الخاء"(ابن عقيل، 1980 ، 339/3).ويقول ابن جنّيّ:" ومن كان من لغته أن يفتح أو يضمّ لالتقاء الساكنين، فقياس قوله أن يفتح أيضا أو يضمّ عند التذكّر، روينا ذلك عن قطرب: قم الليل وبع الثوب"(ابن جني، د ت ، 131/3).وقد وصف النّحويّون هذه اللّغة بالرّداءة والضعف، يقول ابن عقيل:" وهو رديء للّبس" (ابن عقيل، 1980 ، 339/3).ويقول ابن الأثير:" وهذا رديء" (ابن الأثير، 1980 ، 677/1). ويقول أبو حيّان:" : وهو رديء؛ لأنه ملتبس بخطاب جمع المذكر"(أبو حيان، 1998 ، 721/2).وقد جعلها الرضي الاستراباذي ضعيفة، يقول:" كذا قرئ في الشواذ (ابن جني، 2000 ، 54/1).:**(قُم اللّيْل)** [المزمل:2]بفتح الميم، فعلى هذا يجوز أن تكون كسرة اللام في (الابن) و(الانطلاق) منقولة عن همزة الوصل، وكذا الضم في نحو (العكبري، 1996 ، 236/1).:**(ولقدُ اسْتُهْزِئ)** [الأنعام:10] و (ابن مجاهد، 1990 ، 175). :**(وقالتُ اخْرُجْ)** [يوسف:31]، وهو ضعيف"(الأستراباذي، 1982 ، 238/2).ولذا فإنّهم منعوا تحريك السّاكن بغير الكسر، وجعلوه شاذّا ورديئا، يقول ابن الأثير:" إذا التقى السّاكنان في كلمتين فلا يخلو الأوّل: أن يكون صحيحا أو معتلّا: فإن كان صحيحا كسرته في مواضع مخصوصة سنذكرها؛ تقول: اضرب القوم، وأكرم الرّجل.... وقد حكوا: (ادْخُلُ الدّار) علي الإتباع، وهذا رديء، وقالوا: يجوز الإتباع في المفتوح نحو: اصْنعَ الخير، ولم يسمعه"(ابن الأثير، 2000 ، 677/1)،لكن من القرّاء من قرأ بالضمّ في التّخلّص من التقاء السّاكنين في قوله تعالى: **(قُم اللّيْل إلّا قليلا)**، يقول أبو حيّان:" :" وقرأ الجمهور: (قُم اللّيل) بكسر الميم على أصل التقاء الساكنين وأبو السمال بضمها اتباعا للحركة من القاف"(أبو حيان، 2000 ، 311/1).وقد جعله الرّضي ضعيفا شاذا، يقول:" كذا قرئ في الشواذ، (قم الليل)...،في نحو: **(ولقدُ اسْتُهْزِئ)** و: **(قالتُ اخْرُجْ)**، وهو ضعيف" (الأستراباذي، 1982 ، 238/2).

أمّا ابن جنّيّ فقد صحّح هذه اللّغة مع تصريحه بأنّ الكسر أكثر، يقول:" قال أبو الفتح : علة جواز ذلك أن الغرض في هذه الحركة إنما التبلغ به هربا من اجتماع الساكنين، فبأي الحركات حركت أحدهما فقد وقع الغرض، ولعمري إن الكسر أكثر فأما ألا يجوز غيره فلا، حكى قطرب عنهم : (قُمَ اللّيل)، و(قُلَ الحق)، و(بِعَ الثوب)، فمن كسره فعلى أصل الباب ومن ضم أو كسر أيضا أتبع، ومن فتح فجنوحا إلى خفة الفتح"(ابن جني، 2000 ، 335/2). وكذلك فعل ابن بابشاذ، يقول:" وإن اتصل بالفعل الماضي تاء التأنيث، وبعدها همزة وصل، فإنك تكسرها لالتقاء الساكنين، فتقول: (كتبتِ المرأةُ)، فهذه كسرة عارضة لا يعتد بها؛ ولذلك لا يعتد بها القارئ في إشمام ولا روم في مثل: **(قالت امْرأتُ الْعزيز)** [يوسف:51] **(ولقد اسْتُهْزِئ)** [الأنعام:10] لا على من كسر ولا على من ضم؛ لأن الحركتين

عارضتان. فالكسرة لالتقاء الساكنين، والضمة للإتباع في: **(ولقد اسْتُهْزئ)** اتبعت الدال ضمة التاء من (اسْتُهْزئ). وعلى هذا(أبو حيان،2000، 117/2). **(قُلُ ادْعُوا)** [الأعراف:195]، و(ابن مجاهد، 1990 ، 175).: **(قُلُ انْظُرُوا)** [يونس: 101]" (ابن بابشاذ، 1977 ، 199/1).

ثانيا: تحريك نون (عَنْ) بالضَّم عند التقاء الساكنين:

الأصل في نون (عنْ) أن تكسر مع لام التّعريف، نحو: (عنِ القوم)؛ ومع غيره، نحو: (عنِ ابنك)، هذا هو الأصل، وعليه عامّة العرب، وهو الصحيح سماعا وقياسا عند النّحويّين، يقول صاحب (الكنّاش في النحو والصرف):" فأمّا نون (عَنْ) فعلى الأصل في الموضعين فتقول: (عَنِ الرّجل)، و(عَنِ ابنك) بالكسر فيهما ليس إلّا " (أبو الفداء، 2000، 194/2).

لكنّ أبا الحسن الأخفش حكى ضمّ النّون في لغة عن بعض العرب، يقول الزمخشري:" وأما نون (عَنْ) فمكسورة في الموضعين، وقد حكي عن الأخفش (عَنُ الرجلِ) بالضم" (الزمخشري، 1993 ، 495).، وقد وصفها ابن الحاجب بالضعف، يقول:" و(عَنُ الرجلِ) بالضم ضعيف"(ابن الحاجب، 1995 ، 59).، ووصفها ركن الدّين الاستراباذي بالقبح والرداءة، يقول:" :" وقد حكي عن الأخفش: (عنُ الرّجل)،بضم النون، فإنه لغة قبيحة رديئة"(الأستراباذي، 2005 ، 510/1)، ووصفها ناظر الجيش بالقبح والرداءة، يقول:" وحكى الأخفش الضم مع حرف التعريف، وذلك في غاية الندور، وقال بعضهم: هي قبيحة رديئة"(ناظر الجيش، 2008 ، 4668/9). أمّا الرّضيّ الاستراباذيّ فجعلها خبيثة، يقول:" وهي خبيثة" (الأستراباذي، 1982 ،247/2).ووجه هذه اللّغة عند بعض النّحويّين أنّهم شبّهوا الضمّة في نون (عَنُ) بالضمّة في قولهم: (قلُ انظرُوا) ، يعني: أنه حرك النون بالضم إتباعا لضمة الجيم في (عنُ الرّجُل)، ولم يعتد بالراء المدغمة (ابن يعيش، 2001 ، 301/5).وقد اعترض الرّضيّ الاستراباذيّ على هذا، وضعّفه، يقول:" وفيه ضعف لعدم جواز الضم في: (إن الحُكُم) مع أن الضمة بعد الساكن الثاني بلا فصل، فكيف بهذا"(الأستراباذي، 1982 ،247/2).والّذي نراه هو قبول ما ورد من ذلك على هذه اللّغة دون القياس عليها لقلّتها؛ لأمرين:

أولا: انفرد أبو الحسن الأخفش بروايتها، ولم يذكرها سيبويه وغيره من النّحويّين المتقدمين لندرتها وقلّتها، وإن كان النّاقل والمنقول عنه من الثّقات.

ثانيا: إنّه لا وجه لهذه اللّغة في القياس، يقول الرّضيّ الاستراباذيّ:" فلو صحت هذه الحكاية فالوجه أن لا يقاس عليه غيره"(الأستراباذي، 1982 ،247/2).، ويقول ابن عقيل:" ولا وجه له من القياس" (ابن عقيل، 1980 ،342/3).

الرابع- وهو في الممنوع من الصرف، ويضم لغة واحدة، وهي مذهب يونس في (جَوَارِي) إذا سمّي بها:

يجمع النّحويّون بلا خلاف على أنّ المنقوص الذي نظيره من الصحيح غير منصرف إن كان غير علم، كـ(جوارٍ) و(أُعيْمٍ) تصغير (أعْمَى) أنه في الرفع والجر جار مجرى (قَاضٍ) في اللفظ، وفي النصب جار مجرى نظيره من الصحيح، فيقال: هؤلاء جوارٍ وأعيمٍ، ومررت بجوارٍ وأعيمٍ، ورأيت جواريَ وأُعيْميَ، كما يقال: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ(سيبويه، 1988 ،310/3، وناظر الجيش، 2008، 4047/4). أمّا إذا سُمي به، وصار علما فقد اختلفوا، فمذهب الخليل وسيبويه وأبي عمرو وابن أبي إسحاق أنّ حكمه حكم النّكرة بلا اختلاف، يقول سيبويه:" وسألت

الخليل عن رجل يسمى بـ(جوار)، فقال: هو في حال الجر والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسما (سيبويه، 1988 ،310/3). وأما يونس وأبو زيد وعيسى والكسائي فيقولون في (جَوَارٍ) اسم امرأة: هذه جواريْ ورأيت جواريَ، ومررت بجواريَ، فلا ينون في رفع ولا جر، بل يثبتون الياء ساكنة في الرفع، ويفتحونها في الجر، كما تفعل بالصحيح، يقول سيبويه:" وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة فإذا كان لا ينصرف لم يصرف، يقول: هذا جواريْ قد جاء، ومررت بجواريَ قبل"(سيبويه، 1988 ،312/3).

يقول أبو حيّان:" وما كان منه علما فمذهب يونس وأبي زيد وعيسى والكسائي وأهل بغداد أن الفتحة تظهر في حالة الجر، كما تظهر في النصب، ويمنع التنوين مطلقا، فتقول: قام جواريْ، ورأيت جواريَ، ومررت بجواريَ، وكذا باقيها، فإذا سميت به رجلا امتنع للعلمية وشبه العجمة، أو امرأة امتنع للعلمية والتأنيث"(أبو حيان، 1998 ،889/2).أمّا أبو عليّ الفارسيّ فزعم أنّ مذهب يونس يشمل هذه الأسماء نكرة كانت أو علما، يقول:" وأخبرنا أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان أنه قال: كان عيسى بن عمر ويونس وأبو زيد والكسائي ينظرون إلى باب (جوارٍ)، فما لا يلحق في نظيره من الصحيح التنوين لم يحذفوه، وما لحقه التنوين في نظيره من الصحيح نوّنوه، فكانوا يقولون: هؤلاء جواريْ، ومررت بجواريَ، فلا يحذفون الياء، ولا ينوّنون؛ لأن نظيره من الصحيح لا ينوّن" (التعليقة، 1990 ،120/3).وكذلك فعل ابن يعيش، إذ لم يفرّق بين العلم والنّكرة، يقول:" وكان يونس وعيسى وأبو زيد والكسائيّ فيما حكاه أبو عثمان ينظرون إلى (جوارٍ) ونحوه من المنقوص؛ فكلّ ما كان له نظير من الصحيح مصروف صرفوه؛ وما لم يكن نظيره مصروفا لم يصرفوه، وفتحوه في موضع الجر، كما يفعلون في غير المعتل، ويسكنونه في موضع الرفع خاصة، قال الفرزدق:

فلوْ كان عبْدُ الله موْلًى هجُوتُهُ .... ولكنّ عبد الله موْلَى مَوَالِيَا

ففتح في موضع الجرّ، وهو قول أهل بغداد؛ والصرف قول الخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق وسائر البصريّين"(ابن يعيش، 2001 ،181/1).وهذا الشاهد ضرورة عند سيبويه، لكنه عند يونس جار على القياس، وليس ضرورة.وقد اعترض أبو حيّان وابن عقيل على الفارسيّ، يقول أبو حيّان:" وما ذكره أبو علي من أن يونس وهؤلاء ذهبوا إلى أنه لا تحذف الياء إذا كان (جوارٍ) نكرة، ولم يسمَّ به، فتقول: هنّ جواريْ ومررت بجواريَ، فلا ينون: وهم وخطأ ومخالفة للغة العرب والقرآن" (أبو حيان، 1998 ،890/2).ويقول ابن عقيل:" ورد بأنه من جعل المعتل كالصحيح للضرورة. وقوله: (للعلم منه) يخرج النكرة، فلا يفعل يونس فيها ذلك، بل هو فيها كغيره، وكذا من ذكر معه من القائلين بقوله؛ ووقع للفارسي وهم في ذلك، فنقل عنهم في النكرة أيضا ما قالوه في العلم." (ابن عقيل، 1980 ،31/3).

أطلق النّحويّون على هذه اللّغة أوصافا مذمومة، فذكر سيبويه أنّ الخليل زعم أنّ مذهب يونس خطأ، يقول:" وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف، يقول: هذا جواريْ قد جاء، ومررت بجواريَ قبل، وقال الخليل: هذا خطأ، لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر لكانوا خلقاء أن يلزموه الرفع والجر، إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجر، ولكانوا خلقاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجر، فيقولوا: مررت بجواريَ قبل؛ لأن ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على حال واحدة" (سيبويه، 1988، 312/3).أمّا ابن الحاجب فعدّها لغة رديئة، يقول:" وأما

حال الجر فاللغة الفصيحة: مررت بجوارٍ، والشاذة: مررت بجواريَ، وهي رديئة" (ابن الحاجب، 1989، 597/2)، ويقول أيضا:" ولو كان الأمر على ما ذكر أولا لوجب أن يقال: مررت بجواريَ، على ما هو في اللغة الرديئة"(ابن الحاجب، 1989، 598/2)،، وجعلها الرّضيّ قليلة خبيثة، يقول:" لوجب الفتح في قولك: مررت بجواريَ، كما في اللغة القليلة الخبيثة" (الأستراباذي، 2005، 154/1)،، وجعلها في موضع آخر قليلة يقول:" وقد جاء عن بعض العرب في الجر (جواريَ)....، وهي قليلة"(الأستراباذي، 2005، 152/1)، ويحتجّ يونس ومن ذهب مذهبه بقول الشّاعر:

قدْ عَجِبَتْ مِنِّي وَمِنْ يُعيْلِيَا..... لمّا رأتْنِي خَلَقًا مُقْلوْلِيَا

يقول ابن هشام:" خلافا ليونس وعيسى والكسائي؛ فإنهم يثبتون الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا ، كما في النصب، احتجاجا بقوله:

قدْ عَجِبَتْ مِنِّي وَمِنْ يُعيْلِيَا ـ

وذلك عند الجمهور ضرورة؛ كقوله في غير العلم :

ولكنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا" (ابن هشام، د ت، 139/4).

فالبيت من الضرورات على مذهب الخليل وسيبويه، وليس من الضرورات على مذهب يونس.

والّذي نراه أنّ مذاهب العرب في الاسم المنقوص متسعة جدّا، فمنهم من يثبت الياء، كما ذهب يونس، ومنهم من يحذفها وينوّن، كما هو مشهور عند سيبويه إلى يوم النّاس هذا، يقول أبو علي الفارسي:" قال أبو عثمان: وصرف (جوارٍ) تنوينه هو الذي عليه النحويون اليوم " (الفارسي، 1990، 121/3).فهما لغتان صحيحتان، ولا وجه للقدح في مذهب يونس الّذي جاء على مقتضى هذه اللّغة، وممّا يدلّ على اتّساع لغات العرب في الاسم المنقوص اختلافهم في حذف الياء وإثباتها في نحو:(قاض) وفي (القاضي) في الوقف والوصل، يقول سيبويه:" هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف، وهي الياءات)، وذلك قولك: هذا قاض، وهذا غاز، وهذا عم، تريد: العمي، أذهبوها في الوقف، كما ذهبت في الوصل، ولم يريدوا أن تظهر في الوقف، كما يظهر ما يثبت في الوصل، فهذا الكلام الجيد الأكثر، وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا راميْ وغازيْ وعميْ، أظهروا في الوقف، حيث صارت في موضع غير تنوين؛ لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال، فإذا لم يكن في موضع تنوين فإن البيان أجود في الوقف، وذلك قولك: هذا القاضي، وهذا العمي؛ لأنها ثابتة في الوصل، ومن العرب من يحذف هذا في الوقف" (سيبويه، 1988، 183/4).

الخامس- وهو في اسم التفضيل، وضم لغة واحدة، وهي عمل اسم التفضيل في نحو: (مررت برجلٍ خيرٍ منهُ أبُوهُ):

يذهب جمهور النّحويّين إلى أنّ اسم التّفضيل لا يعمل عمل الفعل، فيرفع فاعلا ظاهرا ،كما في الأسماء المشتقّة كحسن وضارب، فلا يجوز : مررت برجلٍ خيرٍ منه أبوه على النّعت، ولكن ترفعه على الابتداء والخبر ،يقول العكبريّ:" وأمّا (أفعل منك) فالوجه ألا تعمل في مظهر" (العكبري، 1996، 477/1).وقد علّل النّحويون ذلك بأنّ (أفعل) لا يثنّى ولا يجمع، ولا يؤنّث، فبعد من شبه اسم الفاعل، وصار كالأسماء الجوامد التي لم تؤخذ من الأفعال، كقولك: مررت

برجلٍ قطنٌ جبّتُهُ، وبرجلٍ كتانٌ ثوبُه (ابن يعيش، 2001 ،141/4).لكنّ سيبويه نقل إعمال (أفعل) عن بعض العرب، ووصفه بالرّداءة والقبح، يقول:" تقول: مررت بعبدِ اللهِ خيرٌ منه أبوه، فكذلك هذا وما أشبهه، ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي له ان ينصبه في المعرفة، فيقول: مررت بعبدِ الله خيرًا منه أبوه، وهي لغة رديئة، ولو قلت: مررت بخيرٍ منه أبوه كان قبيحا " (سيبويه، 1988، 34/2).، وذكر في نصّ آخر أنّ يونس نقل هذه اللّغة عن بعض العرب، يقول:" وزعم يونس أن ناسا من العرب يجرون هذا، كما يجرون: مررت برجلٍ خزٍّ صفتُه، ومما يقويك في رفع هذا أنك لا تقول: مررت بخيرٍ منه أبوه، ولا بسواءٍ عليه الخيرُ والشرُّ، كما تقول: بحسنٍ أبوه"(سيبويه، 1988، 27/2).وعلّة عملها في هذه اللّغة أنّ (أفْعل) وصف مشتقٌّ، فيعمل عمل الفعل (العكبري، 1996، 447/1). أمّا أبو سعيد السّيرافيّ فزعم أنّها في تأويل اسم الفاعل، يقول:" كأنهم يتأولون في ذلك تأويل اسم الفاعل، فيتأوّل (خيرٍ منه أبوه) تأويل (فاضل عليه أبوه)" (السيرافي، 2008، 356/2).واختلفت أحكام النّحويّين في وصف هذه اللّغة، فقد تابع ابن السّرّاج والسّيرافيّ سيبويه في وصفها بالرّداءة(ابن السراج، 1988. 31/2، والسيرافي، 2008، 363/2)، ووصفها ابن يعيش بالقلّة والرّداءة " (ابن يعيش، 2001، 141/4).، ووصفها ناظر الجيش بأنها لغة ضعيفة (ناظر الجيش، 2008، 2693/6).أمّا الرّضي فوصف عمل (أفعل) في هذه اللّغة بأنّه ليس من المشهور (الأستراباذي، د ت، 464/3).

وقد جعل ابن الأثير هذه اللّغة من الحمل على المعنى، يقول:" وقد رفعوا المظهر، وليس بالكثير، حملا على المعنى، تقديره: مررت برجلٍ فاضلٍ أبوه" (ابن الأثير، 1980 ، 519/1). كما أورد بعص النّحويّين قول العبّاس بن مرداس:

أكرَّ وأحمى للحقيقةِ مِنْهُم.... وأضربَ مِنَّا بالسّيوفِ القَوَانِسا

شاهدا على هذه إعمال (أفعل) في هذه اللّغة، يقول ابن يعيش:" والشّاهد فيه نصب (القوانسا) بـ(أضْرَبَ)" (ابن يعيش، 2001 ، 141/4).ولكن النحويين أوّلوا ما جاء من شواهد على هذه اللّغة، يقول ابن مالك:" فإن ورد ما يوهم نصب مفعول به بـ(أفعل) نسب العمل لفعل محذوف، وجعل (أفعل) دليلا عليه، فمن ذلك قول الشاعر:(الأنصاري، 1981 ، 59).

فَلَمْ أَرَ مِثْلَ الحيِّ مُصبّحا .... وَلا مِثلنا يَوْمَ التَقَينَا فَوَارِسَا

أَكَرَّ وَأَحْمَى للحَقِيقَةِ مِنْهُم.... وَأَضْرَبَ مِنّا بِالسّيوفِ القَوَانِسَا

ومثله قول الآخر :

فَمَا ظَفِرْتْ نَفْسُ امْرِئٍ يَبْتَغِي المُنَى..... بِأَبْذَلَ مِنْ يَحْيَى جَزَيلَ المَوَاهِبِ" (ابن مالك، 1990 ، 69/3).

وما قاله ابن مالك الشّاهدين يعتمد على التّقدير والإضمار، وهما خلاف الأصل، كما ذكر العلماء (الاستراباذي، د ت ، 518/1).والّذي نراه أنّ الأصل في (أفعل) ألّا يعمل في ظاهر رفعا ولا نصبا، لكن إن جاء إعماله في كلام فصيح عن العرب الموثوق بهم، فإنّنا نقبله بلا تقدير ولا تأويل مع عدم وصفه بالرّداءة أو القبح أو الضعف.

السادس- وهو في كنايات العدد، وضم لغة واحدة، وهي خروج (كَمْ) الخبرية عن الصّدارة في نحو: (مَلَكْتُ كَمْ غُلامٍ):

يذهب جمهور النّحويّين إلى أنّ (كَمْ) الخبريّة تلزم صدر الكلام دائما؛ وقد لزمت الصدر حملا على (رُبَّ)؛ لأنّ (رُبَّ) تلزم الصدر في إجماع النّحويّين، يقول المراديّ:" وخامسها: أنهما يلزمان الصدر، أما الاستفهامية فواضح، وأما الخبرية فللحمل على (رُبَّ)، فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر"(المرادي،2008 ، 1341/3).لكنّ الأخفش أجاز تأخيرها وخروجها عن صدر الكلام، فقد حكى عن بعض العرب: (ملكْتُ كَمْ غُلامٍ)، يقول المراديّ:" وحكى الأخفش أن بعض العرب يقدم العامل على (كَمْ) الخبرية، فتقول على هذا: (ملكْتُ كَمْ غُلامٍ)" (المرادي،2008 ، 1341/3).وقد وصف أكثر النّحويّين هذه اللّغة بالرّداءة، يقول أبو حيان:" وحكى الأخفش أنه يجوز تقديم العامل على (كَمْ) الخبرية في لغة رديئة للعرب، تقول: (ملكْتُ كَمْ غُلامٍ)؛ أي: ملكت كثيرا من الغلمان" (أبو حيان ،1998 ، 1469/3)، ويقول ابن عقيل:" وكذا يجب تقديمه إن كانت (كَمْ) الخبرية نحو: (كمْ غلامٍ ملكْتُ). إلا في لغة رديئة، حكاها الأخفش، فتقول على هذا: (ملكتُ كمْ غلامٍ)" (ابن عقيل،1980 ، 435/1).، ويقول السّيوطيّ:" وحكى الأخفش أنه يجوز تأخيره عن الفاعل في لغة رديئة، نحو: (ملكتُ كمْ غلامٍ)" (السيوطي،د ت ، 9/2).

ذكر أبو حيّان أنّه اضْطُرِبَ في القياس عليها، فقيل: يقاس عليها، فيجوز: (ملكتُ كمْ غلامٍ). وقيل: هي من القلة بحيث لا يلتفت إليها، فمن الّذين منعوا القياس على مذهب الأخفش ابنُ عصفور؛ لأنّه ينكر السّماع عن العرب، يقول:" وهذا فاسد؛ لأنّ العرب لم يسمع منها إلاّ أن يجعل صدرا، فيمكن إن لحظت في ذلك الحمل على (ربّ)، كما قالوا؛ لأنّها تلزم الصدر بإجماع" (ابن عصفور،د ت ، 50/1).أمّا المراديّ فجوّز القياس عليها، يقول:" والصحيح أنه يجوز القياس عليها، وأنها لغة" (المرادي،2008 ، 1341/3).، وكذلك فعل أبو حيّان، فعلى الرّغم من وصفه لها بالرّداءة إلّا أنّه أجاز القياس عليها، يقول:" الأول هو الصحيح؛ لأنها لغة، فينبغي أن يقاس عليها." (أبو حيان ،د ت ، 35/10).والّذي نراه أنّه على الرّغم من احترامنا وقبولنا لما رواه أبو الحسن الأخفش إلّا أنّنا لم نعثر على نصّ من النّثر أو الشّعر يدعم هذه اللّغة، ويعضدها، ولعلّ هذه اللّغة الّتي حكاها أبو الحسن الأخفش، وهو ثقة ثبت، لهجة من لهجات الخطاب اليوميّ الّتي تمثّل مستوى معيّنا من مستويات اللّغة المحكيّة في مخاطبات العرب في أغراضهم وحاجاتهم اليوميّة.

السابع- وهو في الضمائر، وضم لغة واحدة، وهي كسر الضمير في نحو: (أحلامِكِم):

الأصل في الكاف في التثنية والجمع هو الضمّ، سواء كان ما قبلها مفتوحا أم مضموما، نحو: ربُّكُما، غلامُكُما، وربُّكُم، وغلامُكُم، وربُّكُنّ، وغلامُكُنّ، وكذلك الأمر بعد الكسرة وبعد الياء الساكنة نحو: فيكُما، وفيكُم، وفيكُنّ، وبكُم، وبكُما، وكذلك الهاء، فحكمها الضمّ، فيقال: ربُّهُما، وغُلامُهُما، وربُّهُم، وغلامُهُم، وربُّهُن ، وغُلامُهُن، إلّا أنّها تكسر إذا كان قبلها كسرة أو ياء، نحو: بِهِم، وعَلَيْهِم.لكنّ سيبويه روى الكسر مع الهاء والكاف، يقول:" واعلم أن قوما من ربيعة يقولون: (مِنْهِم)، أتبعوها الكسرة، ولم يكن المسكن حاجزا حصينا عندهم، وهذه لغة رديئة... ، وقال ناس من بكر بن وائل: (مِنْ أحْلامِكِم) و(بِكِم)، شبهها بالهاء؛ لأنها علم إضمار، وقد وقعت بعد الكسرة، فأتبع الكسرة الكسرة، حيث كانت حرف إضمار، وكان أخف عليهم من أن يضم بعد أن يكسر، وهي رديئة جدا، سمعنا أهل هذه اللغة يقولون: قال الحطيئة:

وإنْ قال مؤْلاهُمْ عَلَى جُلِّ حَادِثٍ .... مِنَ الدّهْرِ رُدُّوا فضْل أحْلامِكِم ردُّوا"(سيبويه ،1988 ، 197/4).

فسيبويه يرى الكسر لغة رديئة على الرّغم من سماعه إيّاها من العرب مشافهة، أمّا أبو زيد فروى هذه اللّغة دون الحكم عليها، يقول:" وقال رجل من بكر بن وائل: أخذت هذا مِنْهِ يا فتى، ومِنْهِما، ومَنْهِمي، فكسر الاسم المضمر في الإدراج والوقف" (الأنصاري ،1981 ، 471).لكن من النّحويّين من أنكر هذه اللّغة، ورد رواية من رواها، يقول الصّحاريّ:" واعلم أنه لا يجوز في (عَلَيْكِم)، كسر الكاف؛ لأنها حاجز حصين بين الياء والميم، فلا تقلب الضمة كسرة.وقد روي عن بعض العرب: (عَلَيْكِم)، و(لَكِم)، ولم يلتفت إلى هذه الرواية؛ وأنشد:

وإنْ قال مؤلاهُمْ على جُلِّ حَادِثٍ ... مِنَ الدّهْرِ رُدُّوا فضْلِ أحْلامِكِم ردُّوا " (الصحاري ،2000 ، 87/4).

أمّا المبرّد فزعم أنّ هذه اللّغة خطأ فاحش، وردّ رواية بيت الحطيئة، يقول:" وناس من بكر بن وائل يجرون الكاف مجرى الهاء إذا كانت مهموسة مثلها، وكانت علامة إضمار كالهاء، وذلك غلط منهم فاحش؛ لأنها لم تشبهها في الخفاء الذي من أجله جاز ذلك في الهاء، وإنما ينبغي أن يجرى الحرف مجرى غيره إذا أشبهه في علته، فيقولون: مررت بِكُم، وينشدون هذا البيت:

وإنْ قال مؤلاهُمْ على جُلّ حادث .... من الدّهْر رُدُّوا فضْل أحْلامِكِم ردُّوا

وهذا خطأ عند أهل النظر مردود"[(المبرد،1979 ، 270/1).

أمّا المتأخّرون كابن السّيرافي، وابن الأثير صاحب البديع، وابن عقيل، والدّماميني فنقلوا رواية سيبويه هذه اللّغة، وحكموا عليها بالرّداءة (ابن السيرافي ،1974 ، 68/5، وابن الأثير، 1980، 13/2، وابن عقيل، 1980، 93/1، والدماميني، 1983، 54/1).والّذي نراه أنّ كلّ هذه لغات صحيحة وردت عن العرب، ولكنّ منها ما كان شائعا في كلام العرب شعرها ونثرها، فعدّت الأصل، واعتمدت في التّقعيد، وأهملت الأخرى، ووصفت بالرّداءة، مع أنّها ثابتة عن قوم فصحاء، فالأولى قبولها إذا وردت في قراءة أو في شعر، فقد وردت الإمالة في قوله تعالى: **(تتوفّاهُمُ الْملائكةُ)** [النحل: 28 - 32]، مع أنّ الأكثر خلاف ذلك، كما ينصّ النّحويّون، يقول أبو عليّ الفارسيّ:" اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى:**(تتوفّاهُمُ الْملائكةُ)**، فقرأ حمزة وحده:**(تتوفّاهُمُ الْملائكةُ)** بالياء والتاء وبالإمالة.وقرأ الباقون بتاءين في الموضعين." [†] (الفارسي، 1993، 62/5).

الخاتمة

لعل أبرز ما توصلت إليه هذه الدراسة النتائج الآتية:

أولاً : إن النحويين يطلقون أحكاما نحوية، كالشذوذ، والرداءة، والضعف، واللحن، والغلط، والوهم ولكن ورد في اللغة ما يخالفها وينقضها، فالفراء والزجاج يذهبان أن كسر ياء المتكلم في نحو:(مسلميّ) خطأ ولغة مرذولة، على حين يراها الفارسي وأبو حيان لغة معروفة .

ثانياً : أن النحويين أنّ المتأخرين كابن مالك، وأبي حيّان، والمراديّ مالك قد يصححون بعض اللغات الرديئة التي رفضها النحويون المتقدمون، وذلك بسبب سعة اطلاعهم على كتب اللغات، كما في إجازة ورود جواب الشرط ماضيا إذا كان الشرط مضارعا مجزوما.

([†]) الحجة للقراء السبعة 62/5

ثالثا : يختلف وصف النحويين للغات الرديئة، فبعضهم يصفها بالشذوذ، وآخر يضيف القلة إلى الشذوذ، ويصفها نحوي آخر بالرداءة، وقد توصف بالضعف، وأحيانا تذكر دون التعليق عليها، وهذا يدل دلالة واضحة على أن هذه المصطلحات ليست دقيقة في الحكم؛ ولذا نرى أنه لا فرق بينها، فهي أقرب إلى الترادف.

رابعا : أن النحويين لم يحيطوا بلغات العرب جميعها، يدل على ذلك أن المبرد زعم أن كسر الضمير في (أحلامِكِم) خطأ ولحن فاحش، كما أن كثيرا منهم زعموا أن كسر ياء المتكلم في نحو (مسلميّ) لغة رديئة مذمومة، لكن سيبويه وقطربا نقلا عمن يوثق أن من العرب من يكسر الضمير وياء المتكلم، وهذا يدل على اتساع اللغة العربية ولغاتها، فالنحويون وصفوا الكثير الغالب الذي جاء على ألسنة المتكلمين، وتركوا ما عداه من الذي يرد في اللغات الخاصة ببعض القبائل.

خامساً: أن بعض النحويين يرفض الحكم بالرداءة على بعض اللغات، ويرى صحة القياس عليها؛ لأنها واردة في كلام العرب.

سادسا : يطلق بعض النحويين أحكاما نحوية وينسبونها إلى من سبقهم، وهي في كتبهم على خلاف ما قالوا، فقد نسبوا إلى ابن عصفور بعض الآراء في (خمسة عشرك)، وفي كتبه ما يخالفها

سابعا: يختلف حكم النحوي من كتاب إلى كتاب، فعندما يتناول النحوي مثل هذه اللغات في كتاب نحوي فإنه يضعفها، ويصفها بالقلة والرداءة وغيرها من صفات الذم، أما إذا تناولها في كتب الاحتجاج للقراءات فإنه يقبلها، ويحتج لها، وهذا واضح لدى أبي علي الفارسي وابن جني، فقد صححا كثيرا من اللغات في (الحجة) و(المحتسب).

ثامنا: تبين للباحث أن كثيرا من هذه اللغات التي وصفها النحويون بالرداءة لغات حية للعرب تستعملها في حياتها اليومية، وقد نص على ذلك أبو حيان، ولا تزال هذه اللغات مسموعة حتى يوم الناس هذا على ألسنتهم.

المصادر والمراجع:

- ابن الأثير ، مجد الدين ، (2000) البديع في علم العربية: تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، ط1 جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية.
- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، (1991)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
-
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (2001)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث، بيروت.
- الأستراباذي، الرضي محمد بن الحسن، (1982)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت .

- الأستراباذي، الرضي محمد بن الحسن(دت) شرح الكافية: تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بن غازي،.

- الأستراباذي، ركن الدين، حسن بن محمد بن شرف، (2005)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد المقصود

- الأنصاري، أبو زيد، (1981)، النوادر في اللغة، تحقيق: محمد عبد القادر، ط1، دار الشروق.

- أنيس، إبراهيم، (1992)، في اللهجات العربية، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (1977)، ، شرح المقدمة المحسبة : ، تحقيق : خالد عبد الكريم، ط1، المطبعة العصرية – الكويت.

- - البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، (1987)، صحيح البخاري، ط1، دار الشعب، القاهرة.

- ابن بطال الركبي، محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان، (1988)، النظم المستعذب في تفسير ألفاظ المهذب، تحقيق: مصطفى عبد الحفيظ سالم، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

- الجاحظ ، عمرو بن بحر، (2004)، الحيوان، تحقيق: عبدالسلام هارون ، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، (د.ت)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، (2001)، سر صناعة الإعراب، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (2000)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1954)، المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، ط1، دار إحياء التراث القديم.

- ابن الحاجب، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الدويني، (1995)، الشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق: حسن أحمد العثمان، ط1، المكتبة المكية، مكة

- أبو حيان الأندلسي، أثير الدين(1998)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- أبو حيان الأندلسي،أثير الدين، (1993) البحر المحيط في التفسير، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

- أبو حيان الأندلسي،أثير الدين، (د ت)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط1، دار القلم – دمشق.

- ابن الخباز (2008) توجيه اللمع، تحقيق: فايز زكي، ط2 دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – والترجمة - جمهورية مصر العربية.

-ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، (د.ت)، مقدمة ابن خلدون، دار الجيل، بيروت.

- الراجحي، عبده، (1996)، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

-الزبيدي، (د.ت)، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية.

- الزبيدي، محمد بن حسن، (2000)، لحن العوام، تحقيق: رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

- الزجاج، أبو أسحاق إبراهيم بن السري، (1988)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت.

- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (1985)، اللامات، تحقيق: مازن المبارك، ط2، دار الفكر، دمشق.

- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، (1987)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت.

- الزمخشري، محمود بن عمر، (1993)، المفصل في علم العربية، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

- السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان، (1996)،فعلت وأفعلت، تحقيق: خليل إبراهيم العطية،ط2، دار صادر.

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، (1408)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (1988)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، دار الكتب العلمية.

- ابن السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، (1974)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، (2008)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- السيوطي، جلال الدين (1989)، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق: محمد فجال، ط1، مطبعة الثغر.
- السيوطي، جلال الدين (1998)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (د.ت)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- الصُحاري، (2000)، سلمة بن مسلم، الإبانة في اللغة العربية: تحقيق: عبد الكريم خليفة وآخرين، ط1، وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان.

.

- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الأشبيلي، (د.ت)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الأشبيلي، (1996)، الممتع في التصريف، ط1، مكتبة لبنان.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني، (د ت)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث، القاهرة.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني، (1980م)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، ط1، مكة المكرمة، دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة.
- العيني، بدر الدين، (1395)، ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح، تحقيق: عبد الستار جواد، مجلة المورد، المجلد الرابع، العدد الثاني، الجمهورية العراقية.
- الفارابي، أبو نصر، (1969)، الألفاظ والحروف، تحقيق: محسن مهدي، بيروت.
- ابن فارس، أحمد بن فارس، (1998)، الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها : ابن فارس ،تحقيق :محمد علي بيضون ، ط1

- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (1990)، التعليقة على كتاب سيبويه،ط1، تحقيق: عوض حمد القوزي.
- الفارسي، أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (1993)، الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، ط2، دار المأمون للتراث.
- : أبو الفداء عماد الدين، (2000)، الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (د.ت)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط1، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (د.ت)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
.
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، (د.ت)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت.

- القيسي، مكي بن أبي طالب (1985)، مشكل إعراب القرآن: ، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة – بيروت.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، (1410)، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، ط1، هجر للطباعة.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، (1402)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، ط1، دار المأمون للتراث.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، (1405)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: طه محسن، ط1، مكتبة ابن تيمية.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (2001)، الفاضل، ط3، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (1979)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمه، دار إحياء التراث الإسلامي، مصر.

- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي، (1980)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، مصر.

- المرادي، أبو محمد الحسن بن قاسم، (2008)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي.

-المنقري، نصر بن مزاحم المنقري (1962)، وقعة صفين، ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون، ط2، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع.

- ابن الناظم، بدر الدين بن محمد بن مالك، (2000)،شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية.

- ابن هشام، (د.ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، (2002)، شرح المفصل، قدم له: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.